

Distr.: General
29 April 2015
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن جنوب السودان

(يشمل الفترة من ١١ شباط/ فبراير إلى ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٥)

أولا - مقدمة

١ - يُقدّم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ٢١٨٧ (٢٠١٤)، الذي مدد المجلس بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان حتى ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٥ وطلب إلي أن أقدم تقريرا عن تنفيذه في موعد أقصاه ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥. ويعرض هذا التقرير ما استجد من معلومات منذ صدور تقريري السابق (S/2015/118)، المؤرخ ١٧ شباط/ فبراير ٢٠١٥، ويتناول التطورات التي طرأت في الفترة الممتدة من ١٣ شباط/فبراير إلى ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٥.

ثانيا - التطورات السياسية

عملية السلام في جنوب السودان

٢ - في ٢٣ شباط/فبراير، استؤنفت في أديس أبابا المرحلة الثالثة من مفاوضات السلام الجارية بوساطة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (الإيغاد). وقد جاء ذلك في أعقاب اتفاق على إنشاء حكومة وحدة وطنية انتقالية بحلول ٩ تموز/يوليه ٢٠١٥ وتسوية جميع المسائل العالقة، بما في ذلك تقاسم السلطة، في موعد أقصاه ٥ آذار/مارس، أُبرم في ١ شباط/فبراير بين رئيس جمهورية جنوب السودان، سلفا كير ميارديت، وزعيم الجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي لتحرير السودان، رياك مشار تيني. وكان قادة الدول الأعضاء في الإيغاد قد حددوا تاريخ ٥ آذار/مارس موعدا نهائيا لإبرام اتفاق سلام يفسح المجال لمرحلة سابقة لفترة انتقالية تبدأ في ٩ نيسان/أبريل، يعقبها تنصيب الحكومة الانتقالية بحلول ٩ تموز/يوليه، وتتزامن مع انتهاء ولاية الحكومة الحالية.







ونُظمت على مستوى المندوبين مفاوضات في إطار ثلاث لجان مواضيعية – تعنى بالقيادة؛ وترتيبات الأمن الانتقالي والوقف الدائم لإطلاق النار؛ والاقتصاد والعدل والشؤون الإنسانية – وتلت هذه المفاوضات مفاوضات مباشرة بين الرئيس كير ورياك مشار في الفترة من ٣ إلى ٦ آذار/مارس.

٣ – وخلال هذه المرحلة الأخيرة من المفاوضات، لم يحرز، للأسف، أي تقدم يذكر. فقد أخفق زعيما الطرفين في تذليل خلافاتهما الشديدة بشأن ما يجب أن يكون عليه هيكل الحكومة الانتقالية، وبشأن نسب تقاسم السلطة وتوزيع المناصب في مجلس الوزراء، وتكوين الهيئة التشريعية الوطنية، وترتيبات الأمن الانتقالي ووقف إطلاق النار، وكذلك بشأن تقاسم الثروة، وتخصيص الموارد، والمسائل المتعلقة بجبر الضرر، والإصلاحات الدستورية والمؤسسية. وفي ٦ آذار/مارس، أعلنت وساطة الإيغاد تعليق محادثات السلام إلى أجل غير مسمى. وفي رسالة موجهة إلى شعب جنوب السودان، أعرب رئيس الإيغاد، رئيس وزراء إثيوبيا، هايلي ماريام دسالن، عن أسفه لعدم تمكن الطرفين من التوصل إلى تسوية، وأشار إلى أن عملية السلام يتعين إعادة تحفيزها وتشكيلها، وأن جهود الوساطة التي تبذلها الهيئة قد يتعذر استمرارها دون إدخال تعديلات على صيغتها. وأضاف أنه سيتشاور مع رؤساء دول وحكومات البلدان الأعضاء في الإيغاد وسائر الشركاء الأفريقيين والدوليين بشأن سبل دفع هذه الجهود قدما.

٤ – ومنذ انهيار المحادثات، ظل رئيس الإيغاد يُجري مشاورات مع قادة الإيغاد بشأن اقتراح بتوسيع فريق الوساطة بما يكفل وجود تمثيل رفيع المستوى فيه لكل من لجنة الاتحاد الأفريقي المخصصة الرفيعة المستوى، والأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، ودول المجموعة الثلاثية، والصين، على أمل أن يستطيع فريق وساطة معزز كهذا الفريق دفع عملية السلام قدما. غير أنه ما زال يتعين حشد توافق في الآراء لهذا المقترح. وسيواصل فريق الإيغاد للوساطة، من جانبه، العمل الذي يقوم به فيما يتعلق بنص اتفاق سلام شامل كي يُستند إليه في أي مفاوضات مقبلة. وفي ٢٤ آذار/مارس، أعلن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي أن اللجنة المخصّصة الرفيعة المستوى التابعة للاتحاد الأفريقي ستتشكل من رؤساء دول وحكومات تشاد والجزائر وجنوب أفريقيا ورواندا ونيجيريا.

٥ – وقد تباينت، في أثناء ذلك، ردود الفعل على قرار مجلس الأمن ٢٢٠٦ (٢٠١٥) المؤرخ ٣ آذار/مارس المنشئ لنظام الجزاءات ضد من يعرقلون عملية السلام. وفي ٣ آذار/مارس وفي عدة مناسبات أخرى، دفع أعضاء الحكومة بأن فرض الجزاءات سيؤدي إلى نتائج عكسية لعملية السلام ويضر بالمواطنين العاديين في جنوب السودان، في حين رحب كل من

الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي والأحزاب السياسية المعارضة الأخرى بالقرار بوصفه يأتي في الوقت المناسب، وأعربوا عن التزامهم بالتعاون على تنفيذه. وقد ذكرت وسائط الإعلام أن رئيس وزراء إثيوبيا وصف القرار بأنه مؤشر على مشاعر الإحباط التي أصبحت تنتاب المجتمع الإقليمي والمجتمع الدولي إزاء التعنت المتواصل لطرفي عملية السلام. وذُكر أيضا أنّه حذر كلا من الرئيس كير ورياك مشار بقوله إن ''المنطقة والمجتمع الدولي لن يقفا مكتوفي الأيدي ليشاهدا استمرار أزمة إنسانية وسياسية في جنوب السودان''. وفضلا عن ذلك، أصدر مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في يومي ١٢ و ٢٤ آذار/مارس، على التوالي، بيانين أحاط فيهما علما بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) وأعاد فيهما تأكيد استعداده لفرض جزاءات على جميع الأطراف التي تهدد السلام أو الأمن أو الاستقرار في جنوب السودان.

التطورات السياسية الأخرى

٦ - بغية البدء، على نحو متزامن، في تنفيذ الاتفاق المتعلق بتوحيد الحركة الشعبية، من ناحية، وخريطة الطريق ذات الصلة، من ناحية أخرى، اللذين وقعا في إطار الحوار الداخلي الذي أجري بين أطراف الحركة الشعبية في أروشا، جمهورية تنزانيا المتحدة، في ٢١ كانون الثاني/يناير و ١٦ شباط/فبراير، على التوالي، أصدر الرئيس كير في ٢٤ شباط/فبراير ثلاثة مراسيم متزامنة. وأعلن فيها عن وقف انفرادي لإطلاق النار لفترة تمتد حتى ١٠ نيسان/أبريل، وعفو عام عن ''جميع الذين يرفعون راية الحرب على الدولة'' يتواصل سريانه حتى نهاية آذار/مارس، وعن إلغاء قرار فصل كوادر حزب الحركة الشعبية، بمن فيهم قادة الحركة الذين سبق احتجازهم، وأعلن فيها رسميا عن إلغاء قرار إبعادهم وفك تجميد حساباتهم المصرفية الشخصية. غير أن وقف إطلاق النار لم يصمد تماما، بينما انتهت في ٢ نيسان/أبريل دون نتيجة المهلة الزمنية التي اقترحت على زعماء المعارضة والمحتجزين السابقين للعودة إلى جوبا. وفي ١ نيسان/أبريل، دفع المحتجزون السابقون بأن المراسيم الرئاسية لم تكن واضحة ولم تكن متسقة مع اتفاق أروشا.

٧ - وقد حرصت الحكومة أيضا على اكتساب تأييد إقليمي لسيادتها وسلامتها الإقليمية. ففي ورقة موقف قدمت إلى الاجتماع العادي العاشر للجنة الإقليمية المشتركة بين الوزارات في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى المعقود في أنغولا، في ١١ آذار/مارس، اتهم وزير الشؤون الخارجية، برنابا مريال بنجامين، دولا مجاورة دون أن يذكرها بالاسم بزعزعة استقرار جنوب السودان، مشددا على أن الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي يشكل تهديدا لأمن المنطقة، وحث بلدان المنطقة على ''اعتبار الجماعة

المسلحة المتمردة قوى هدامة وتسميتها بهذا الوصف''. وحثها أيضا على اتباع نهج إقليمي جماعي من أجل استعادة السلام والأمن في جنوب السودان.

٨ - وعلى الصعيد المحلي، عرض مجلس الوزراء، في ١٩ شباط/فبراير، مشروع قانون لتعديل الدستور يلتمس فيه موافقة البرلمان على أن تؤجل الانتخابات الرئاسية والانتخابات العامة للبلد لمدة سنتين حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧. وفي ٢٤ آذار/مارس، اعتمدت الهيئة التشريعية الوطنية التعديل المعنون ''الدستور الانتقالي لعام ٢٠١١ (مشروع قانون تعديلات عام ٢٠١٥)''، بتمديد فترة ولاية مكتب رئيس الهيئة التشريعية الوطنية والهيئات التشريعية للولايات لمدة ثلاث سنوات حتى ٩ تموز/يوليه ٢٠١٨. وبالمثل، مُدِّدت ولاية المفوضية القومية لمراجعة الدستور حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وفي وقت لاحق، صوتت الهيئتان التشريعيتان لولايتي أعالي النيل وشرق الاستوائية، في ٣٠ آذار/مارس و ٨ نيسان/أبريل، على التوالي، على تعديل دستوري الولايتين وتمديد فترة ولاية الهيئتين، وفترة ولاية حاكمي الولايتين الحاليين لثلاث سنوات أخرى. وأعلن الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي والتحالف الوطني للأحزاب السياسية المعارضة، والمحتجزون السابقون، في بيانات منفصلة صدرت في ٢٦ آذار/مارس و ٣٠ آذار/مارس و ٤ نيسان/أبريل، على التوالي، رفض تمديد فترات ولايات الرئاسة والهيئات التشريعية الوطنية والهيئات التشريعية للولايات رفضا قاطعا باعتباره أمرا مخالفا للدستور.

٩ - وفي ١٣ نيسان/أبريل، أعفى الرئيس كير وزير الداخلية وأجهزة حماية الأحياء البرية، أليو أييني أليو، والحاكم المؤقت لولاية شمال بحر الغزال، كويل أقوير كويل، من مهامهما. وعين نائب حاكم ولاية شمال بحر الغزال حاكما مؤقتا جديدا، في حين بقي المنصب الوزاري شاغرا.

١٠ - ولتخفيف الضغوط المالية المتزايدة في البلد، أيدت الهيئة التشريعية الوطنية، في ٢٥ آذار/مارس، طلب الحكومة الحصول على قرض بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة من مصرف قطر الوطني. وشهدت السنة المالية الحالية تراجعا في الإنتاج الوطني للنفط بنسبة النصف. ويضاف إلى هذا انخفاض أسعار النفط الدولية واستمرار تحويل رسوم التعريفات النفطية إلى السودان وفقا للترتيب المالي الانتقالي الموقع في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، وهو ما أدى إلى حدوث انخفاض كبير في إيرادات الحكومة. وفي الوقت نفسه، لا يزال تحصيل الإيرادات غير النفطية أدنى من المستويات المتوقعة في الميزانية الحالية في حين لا يزال ارتفاع تكاليف النزاع المتواصل يحول اتجاه الإنفاق الحكومي نحو تحقيق الأمن، على حساب تمويل القطاعات الأخرى.

ثالثا – الحالة الأمنية

التطورات الأمنية

١١ – تواصلت أعمال القتال بين الطرفين خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وتركز معظمها في منطقة أعالي النيل الكبرى. وركزت الحكومة إلى حد بعيد في تقدمها على استعادة السيطرة على الأراضي في شمال ولاية أعالي النيل وشرقها، في حين ركزت عمليات الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي على وقف تقدم الجيش الشعبي لتحرير السودان باتجاه جنوب وجنوب شرق بانتيو، محاولا استعادة السيطرة على أيود في وسط جونقلي ومواصلة الضغط من هناك باتجاه حقول النفط في شمال ولاية الوحدة.

ولاية أعالي النيل

١٢ – ظلت الحالة في ولاية أعالي النيل غير مستقرة، حيث سُجِّل تقدم للجيش الشعبي لتحرير السودان في محلية لونقشوك ووقوع اشتباكات في محليات مانيو والرنك والناصر واندلاع أعمال عنف بين قبيلتي الدينكا والشلك. واشتبك الجيش الشعبي لتحرير السودان مع الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي في حلوف، قرب كاكا في محلية مانيو، في يومي ١٠ و ١٦ شباط/فبراير. وبعد يومين من قصف مدينة الرنك في يومي ٦ و ٧ آذار/مارس وكاكا في ٥ آذار/مارس، سيطر الجيش الشعبي لتحرير السودان، بدعم من ميليشيات الشلك، على وادكونا التي عبر إليها، وفقا لما أوردته الأنباء، قادما من الجنوب الغربي من محلية الرنك ومن الشمال عن طريق كاكا. وفي أعقاب ادعاءات الجيش الشعبي لتحرير السودان بأن قوات المعارضة قصفت في ١٠ آذار/مارس مواقع تابعة له على بعد ٢٥ كيلومترا شمال وادكونا، شن في ١٥ آذار/مارس عملية هجومية في المنطقة. وورد أيضا أن الجيش الشعبي تقدم في اليوم نفسه من جنوب ملوط باتجاه لونقشوك حيث اشتبك مع قوات المعارضة وتسبب في هروب مدنيين من ماتيانق. وفي ٢ نيسان/أبريل، سيطر الجيش الشعبي على وونيوك، بمحلية لونقشوك، بعد دخوله، حسبما ما أفادت به الأنباء، في اشتباكات مع المعارضة. وفي محلية الناصر، لاحظت البعثة عدة حالات لتبادل إطلاق نار مكثف بين المناطق التي يسيطر عليها الجيش الشعبي في بلدة الناصر والمناطق التي تسيطر عليها المعارضة جنوب نهر السوباط، حيث ذكر الجيش الشعبي أيضا أن قواته قصفت مناطق باتجاه شرق وشمال شرق بلدة الناصر. وقد كان الجيش الشعبي في عدة مناسبات هو البادئ بإطلاق النار كتغطية لتأمين وصول طائرات إلى المطار لتقوم بعمليات لإعادة الإمداد. وشاهدت البعثة أيضا جنودا من الجيش الشعبي بالقرب من بلدة الناصر وهم يحرقون أكواخا

في ٢٧ آذار/مارس و ٨ نيسان/أبريل. وفي محلية ماكال أوردت الأنباء أنه قد تم تجنيد حوالي ١ ٠٠٠ شخص قسرا، من بينهم عدد غير محدد من الأطفال، في ١٦ شباط/فبراير، على أيدي ميليشيات متحالفة مع الجيش الشعبي (انظر الفقرة ٤٣ أدناه).

١٣ - وفي منطقة الحدود بين محليتي فشودة وأكوكا، دخل في ١ و ٢ نيسان/أبريل أفراد من قبيلتي الشلك والدينكا مدعومين بأفراد ميليشيات منتسبين لوحدات الجيش الشعبي في المنطقة في اشتباكات مدارها نزاع طويل الأمد على الأرض. ونتيجة لأعمال العنف، التمس زهاء ٥٠٠ ٤ من المدنيين اللجوء إلى موقع حماية المدنيين التابع للبعثة في ملكال. وساعدت السلطات الحكومية المنتشرة في المنطقة على تهدئة التوترات ووقف العنف. غير أنه في حال عدم التوصل إلى اتفاق لتسوية المظالم التاريخية، فإن تجدد أعمال العنف القبلي في ملكال يظل احتمالا واردا بلا شك.

ولاية الوحدة

١٤ - في ولاية الوحدة، استمرت الاشتباكات بالقرب من عاصمة الولاية بانتيو. ولاحظت البعثة أيضا تحركا كبيرا لعناصر تابعة للجيش الشعبي لتحرير السودان وحركة العدل والمساواة إلى داخل بانتيو. وفي ١٣ شباط/فبراير، نشب قتال في عدة قرى تقع بين بانتيو وقويت، قيل إنه أدى إلى مصرع ١٠ مدنيين وإلقاء القبض على عدة مقاتلين تابعين للجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي. وأُبلِغ عن وقوع المزيد من الاشتباكات في ٢٣ آذار/مارس. وفي ١٧ آذار/مارس، أطلقت النار باستخدام أسلحة خفيفة ومدافع رشاشة وقذائف من شمال ربكونا في اتجاه الجنوب نحو بانتيو. وانفجرت قنبلة صاروخية داخل موقع الحماية التابع للبعثة. وأثناء القتال وما رافق ذلك من اضطرابات في موقع الحماية، جُرح تسعة من المشردين داخليا، حيث أصيب ثلاثة منهم بطلقات نارية. ثم اشتبك الجيش الشعبي مع قوات المعارضة على مقربة من محيط موقع الحماية التابع للبعثة. وازدادت التوترات بين الجيش الشعبي والمشردين داخليا في موقع الحماية التابع للبعثة في ١٠ آذار/مارس، وذلك بعد إطلاق الجيش الشعبي للنار على شخصين من المشردين داخليا كانا يرعيان الماشية خارج موقع الحماية، مما أدى إلى مقتل أحدهما وسرقة ٢٥ رأسا من الماشية. وفي أواخر آذار/مارس، أفادت التقارير بأن قوات المعارضة تقدمت نحو تور في محلية باريانق، والمنطقة الواقعة شمال حقول الوحدة للنفط في محلية ربكونا. وفي ١٠ نيسان/أبريل، اشتبك الجيش الشعبي لتحرير السودان وقوات المعارضة عند تقاطع تور وبونكي في باريانق.

ولاية جونقلي

١٥ - احتدمت التوترات أيضا في ولاية جونقلي، إذ اشتبك الجيش الشعبي لتحرير السودان وقوات المعارضة في الجزأين الشرقي والشمالي من الولاية. ففي ٢٥ آذار/مارس، اشتبك الطرفان في بلدة أيود التي لا تزال خاضعة لسيطرة الجيش الشعبي. وأبلِغ أيضا عن وقوع قتال في محلية فنجاك، بالقرب من فنجاك الجديدة. وعلاوة على ذلك، زادت التوترات القبلية بين المورلي من منطقة بيبور الإدارية الكبرى ودينكا بور. ويزعم أن شبابا من دينكا بور قاموا، بتشجيع من سلطات الولاية، بالتعبئة للدفاع عن بلدة بور ضد هجمات يشتبه في أن أفرادا من المورلي سيقومون بها. ولم يحرز تقدم إضافي في تفعيل منطقة بيبور الإدارية الكبرى، ويعزى ذلك أساسا إلى القيود المالية والنقص في المهارات. وفي غضون ذلك، استُكملت عملية إدماج قوات فصيل كوبرا التابع للحركة الديمقراطية لجنوب السودان/جيش دفاع جنوب السودان في الجيش الشعبي لتحرير السودان في ثلاث محليات بمنطقة بيبور الإدراية الكبرى - بيبور وقمروك وليكوانقولي، فيما تتواصل العملية في المحليات الأربع المتبقية. وحافظت قوات الدفاع الشعبية الأوغندية على وجودها العسكري الداعم لحكومة جنوب السودان في المناطق المحيطة ببور.

ولايتا غرب وشمال بحر الغزال

١٦ - في محلية راجا، بولاية غرب بحر الغزال، أفادت التقارير بأن المناطق المحيطة بكاتا تعرضت لقصف من طائرات تابعة للقوات المسلحة السودانية كانت تستهدف عناصر من حركة العدل والمساواة في الفترة من ٢٨ شباط/فبراير إلى ١٦ آذار/مارس. وأفيد بأن قوات المعارضة شنت أيضا هجومين في المنطقة في ٤ و ١٠ آذار/مارس. وأفادت التقارير بأنه، في ٢١ آذار/مارس، قامت طائرة شوهدت وهي تحلق فوق محليتي شرق أويل وغرب أويل، بولاية شمال بحر الغزال، بقصف ماجوك نييش في محلية شرق أويل. وقيل إن عمليات قصف جوي أخرى وقعت في ٢٣ آذار/مارس و ٦ نيسان/أبريل في دليبة، بمحلية راجا، ويومي ٨ و ٩ نيسان/أبريل في نيينبولي وأشانا في محلية غرب أويل، وميوم أنقوك في محلية شمال أويل. ويزعم أن قوات من المعارضة يقودها الجنرال داو أتورجونق، وجنودا سابقين في الجيش الشعبي لتحرير السودان فروا في نيسان/أبريل ٢٠١٤، وجماعات مسلحة سودانية ينشطون في المناطق المحيطة بالحدود.

النـزاع القبلي

١٧ - ظلت الولايات الوسطى والجنوبية بجنوب السودان تشهد توترات قبلية سببها الجذري هو التنافس على المراعي للماشية والحصول على المياه؛ وتفاقمت هذه التوترات بسبب ضعف مؤسسات سيادة القانون، والافتقار إلى التعليم وفرص أخرى لكسب الرزق، وحالات تشريد السكان السائدة.

١٨ - وفي ولاية البحيرات، استمرت حلقة الغارات الهادفة إلى سرقة المواشي والهجمات الانتقامية الصغيرة النطاق فيما بين بطون دينكا أقار، مما أدى إلى وفاة أكثر من ١٠٥ أفراد، على الرغم من جهود التخفيف من حدة التوتر، بما في ذلك عقد مؤتمر سلام حضره الرئيس كير في ١٤ شباط/فبراير. وفي أخطر حادث وقع في يومي ١٥ و ١٦ آذار/مارس، اندلع قتال بين بطون من الدينكا في محليات وسط رمبيك، وشمال رمبيك، وشرق رمبيك أدى إلى مقتل ما لا يقل عن ٧٠ شخصا. وأدت عمليات إغارة من أجل سرقة المواشي في شمال ولاية البحيرات ارتكبها شباب من الدينكا من ولاية واراب المجاورة وأفراد مسلحون من قبيلة النوير من ولاية الوحدة أيضا إلى وقوع حوالي ١٠٠ حالة وفاة في الفترة من ١٧ شباط/فبراير إلى ٥ نيسان/أبريل.

١٩ - وفي محلية توريت، بولاية شرق الاستوائية، قُتل على الأقل ثلاثة أشخاص وجرح عدة أفراد آخرين أثناء اشتباكات قبلية على منطقة صيد، في منتصف شباط/فبراير وأوائل آذار/مارس. وتصاعدت أيضا حدة التوتر بين الشباب وقوات الجيش الشعبي في محلية مقوي بسبب ادعاءات تتعلق بالاعتقال التعسفي لشباب وأفراد آخرين من المجتمع المحلي واختفائهم. وفي ولاية وسط الاستوائية، تم الربط ما بَين رعاة ماشية من دينكا بور وكذلك جنود من الجيش الشعبي لتحرير السودان كانوا يرافقونهم وما لا يقل عن اشتباكين مع السكان المحليين في محليتي جوبا وكاجو كاجي بسبب إتلاف محاصيل والتنافس على المراعي. وأفادت التقارير بأن أفرادا مسلحين من الدينكا يرتدون الزي العسكري قاموا، في ١١ آذار/مارس، في محلية موندري الغربية، بولاية غرب الاستوائية، بالإغارة أيضا على رعاة ماشية مهاجرين من قبيلة المنداري قدموا من ولاية وسط الاستوائية. وخلال الحادث، قُتل سبعة أشخاص وسرق ٥٠٠ رأس من الماشية.

رابعا - الحالة الإنسانية

٢٠ - حتى ١٣ نيسان/أبريل، شُرد ما يزيد على مليوني شخص من ديارهم، أكثر من ١,٥ مليون فرد منهم داخل جنوب السودان وأكثر من ٠٠٠ ٥٠٠ شخص آخرين نزحوا إلى البلدان المجاورة. وتم إيواء حوالي ٠٠٠ ١١٨ شخص داخل مواقع الحماية التابعة للبعثة. وتواصل توسيع نطاق عملية تقديم المعونة الإنسانية بغية الوصول إلى المزيد من المواقع النائية. وبحلول أوائل نيسان/أبريل، قدمت وكالات المعونة شكلا من أشكال المساعدة في ١٣٥ موقعا، توجد ٧٧ موقعا منها في مناطق نائية.

٢١ - ويقدر النظام المتكامل لتصنيف مراحل الأمن الغذائي الخاص بجنوب السودان، وهو مجموعة من الأدوات الموحدة التي تهدف إلى تصنيف شدة انعدام الأمن الغذائي وحجمه، أن ٢,٥ مليون شخص يواجهون حاليا انعداما شديدا للأمن الغذائي، وأن السكان في ولايات أعالي النيل الكبرى هم الأكثر تضررا. ولا تزال الحالة العامة فيما يتعلق بالتغذية، ولا سيما حالة الأطفال دون سن الخامسة، في معظم أنحاء البلد تتجاوز المستويات المحددة لحالات الطوارئ بما في ذلك في ولايات أعالي النيل والوحدة وشمال بحر الغزال وجونقلي وواراب. ومن المتوقع أن تظل معدلات سوء التغذية أعلى من عتبات حالات الطوارئ في معظم أنحاء البلد بسبب نقص استهلاك الغذاء وارتفاع مستويات المرض في سياق يعاني فيه تقديم الخدمات من قيود. وتم حتى الآن في عام ٢٠١٥ تقديم العلاج إلى ما مجموعه ١١٧ ٢١ طفلا يعانون من سوء التغذية الحاد الشديد. وجرى بالفعل توفير ما يزيد على ٠٠٠ ٤٠ صندوق من الأغذية العلاجية الجاهزة للاستخدام من أجل علاج سوء التغذية الحاد الشديد، وذلك قبل حلول موسم الأمطار.

٢٢ - وظلت الأسباب الرئيسية للمرض في صفوف المشردين هي الملاريا والإسهال المائي الحاد والتهاب الجهاز التنفسي الحاد. كما يظل مرض الليشمانيا الفيروسي (أو الكلازار) مدعاة للقلق. فمنذ بداية عام ٢٠١٥، أبلغ ١٦ مركزا للعلاج عما مجموعه ٢٢٧ ١ حالة إصابة و ٣٩ حالة وفاة. وفي ٢٩ آذار/مارس، تم تأكيد وقوع تفش لمرض الحصبة في موقع الحماية ببانتيو. وحتى ٥ نيسان/أبريل، أبلغ عن ١٣٠ حالة منها حالتان تم تأكيدهما مختبريا. ويجري القيام بحملة تحصين. ومن أجل ضمان استمرار حماية الأطفال ضد شلل الأطفال في جميع أنحاء البلد، قام كل من وزارة الصحة ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) والشركاء المنفذين بإجراء الجولتين الأوليين من أيام التحصين الوطنية ضد شلل الأطفال لعام ٢٠١٥ في الفترتين من ٢٤ إلى ٢٧ شباط/فبراير ومن ٢٤ إلى ٢٧ آذار/مارس، واللتين استهدفتا مجموعا كليا بلغ ٣,٤ ملايين طفل دون سن الخامسة.

٢٣ - وأكثر من ٤,١ ملايين شخص هم في حاجة ماسة إلى خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية. وتوجد أغلبية المحتاجين إلى هذه الخدمات في مناطق ريفية نائية، تكون فيها الخدمات ضئيلة أو منعدمة. ولا يعمل ما يقرب من ٤٠ في المائة من مراكز توزيع المياه كما أن قدرة الإصلاح والصيانة المطلوبة محدودة. وفي بعض مواقع حماية المدنيين، بما في ذلك بانتيو وملكال، يزيد التدفق المستمر للمشردين داخليا من الضغط على المرافق ويخفض مستوى الخدمات المقدمة. ومن المتوقع أن ترتفع أعداد المشردين داخليا في الأشهر المقبلة بالنظر إلى استمرار القتال.

٢٤ - وقد أدّى النزاع الحالي إلى تفاقم مشكلة فرص الحصول على التعليم التي هي بالفعل محدودة. فمنذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، ترك ما يقرب من ٤٠٠ ٠٠٠ طفل في سن الدراسة مدارسهم وأغلقت ٧٠ في المائة من المدارس في الولايات الرئيسية المتضررة من النزاع أبوابها. وحتى الآن، لا تزال ٨٦ مدرسة محتلة، ٢٩ مدرسة منها يحتلها مقاتلون و ٥٣ أخرى يشغلها مشردون داخليا. وتستهدف مبادرة خاصة بالعودة إلى تعلم الأطفالَ والمراهقين غير الملتحقين بالمدارس، بمن فيهم حوالي ٣ ٠٠٠ طفل مرتبطين بفصيل كوبرا في الحركة الديمقراطية لجنوب السودان/جيش دفاع جنوب السودان، وذلك في إطار عملية إعادة إدماجهم في المجتمعات المحلية.

٢٥ - وفي الفترة من شباط/فبراير إلى أوائل نيسان/أبريل ٢٠١٥، وصل ما يقرب من ٤ ٢٠٠ من اللاجئين، ٨٠ في المائة منهم من النساء والأطفال، إلى ييدا قادمين من جنوب كردفان، السودان. وتتعاون حكومة جنوب السودان ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على التعامل مع التدفق الأخير للاجئين. وفي نهاية آذار/مارس، كان هناك حوالي ٢٦٠ ٠٠٠ لاجئ في جنوب السودان، أتت الغالبية العظمى منهم من السودان، يعيشون في ستة مخيمات في جميع أنحاء الولايتين الشماليتين، الوحدة وأعالي النيل.

٢٦ - وتتطلب خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٥ مبلغ ١,٨ بليون دولار لتقديم المساعدة إلى ٤,١ ملايين شخص. وفي ٩ شباط/فبراير، تعهدت الجهات المانحة بتقديم ٥٢٩ مليون دولار في مناسبة رفيعة المستوى عقدت في نيروبي، واشترك في تنظيمها كل من الإيغاد ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وهذا ما رفع مجموع التعهدات والالتزامات من أجل جنوب السودان ولاجئي جنوب السودان منذ بداية العام إلى ٦١٨ مليون دولار. وحتى ١٣ نيسان/أبريل، ظلت نسبة تمويل خطة الاستجابة الإنسانية هي ١٢ في المائة.

٢٧ - وتواصل تعطيل أنشطة الاستجابة الإنسانية وتقييد عملية الوصول برا وجوا وعبر الطرق النهرية إلى من هم في حاجة إلى المساعدة، وذلك بسبب كل من الأعمال العدائية

الفعلية وانعدام الأمن. إذ علقت المنظمات الإنسانية، في ٢٢ مناسبة منذ بداية العام، أنشطتها بسبب الأعمال العدائية الفعلية، وشمل ذلك خفض مستويات الموظفين أو الوقف المؤقت للبرامج في المناطق المتضررة. واستمر كل من نقاط التفتيش على الطرق البرية والنهرية، والمطالبات بضرائب غير قانونية أو الابتزاز، مما فرض تكاليف إضافية بالنسبة للقوافل الإنسانية، وأثر على تنقل السلع الإنسانية والعاملين في المجال الإنساني وكذلك على قدرة المدنيين على الحصول على المساعدة. وسُجل أيضا بانتظام ارتكاب أعمال عنف ضد عاملي ومرافق وأصول المعونة، شملت اعتداءات على الموظفين وتهديدات موجهة إليهم والتحرش بهم واحتجازهم واختطافهم. وواصلت الجهات الفاعلة الإنسانية إثارة هذه الشواغل المتعلقة بالأمن والوصول إلى المناطق مع كلا الطرفين. ومنذ بداية العام، أبلِغ عن ٧٠ حادث عنف ضد العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية أو الأصول المخصصة لهذه المساعدة، و ١٨ حالة احتجاز، وحالتي اختطاف.

خامسا - تنفيذ مهام البعثة التي صدر بها تكليف والتي أعيد ترتيب أولوياتها

ألف - حماية المدنيين

٢٨ - لا تزال البعثة تتبع استراتيجية مكونة من ثلاثة مستويات لكفالة حماية المدنيين. وفي هذا الصدد، واصلت البعثة القيام في جميع مناطق البلد التي يمكن الوصول إليها بتقييم المخاطر المحدقة بالسكان المدنيين، لا سيما المشردون منهم، والناجمة عن التهديدات السائدة وما يتصل بذلك من أوجه ضعف لدى المجتمعات المحلية.

٢٩ - وفي إطار المستوى الأول، الحماية من خلال الحوار والمشاركة، واصلت البعثة العمل على نحو وثيق مع شركاء فريق الأمم المتحدة القطري والمنظمات غير الحكومية من أجل تقديم المساعدة بغية دعم الجهود المحلية الرامية إلى حل النزاعات. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقدت أفرقة البعثة المعنية بالشؤون المدنية ٣٣٧ اجتماعا مع السلطات المحلية، وقادة المجتمعات المحلية، والشباب، والنساء في جميع أنحاء الولايات العشر، بما في ذلك المناطق التي تسيطر عليها المعارضة، من أجل تحديد التهديدات المتعلقة بالنزاع وتدابير التخفيف من حدتها. ونظمت البعثة أيضا ٢٦ مناسبة تتعلق بالتخفيف من حدة النزاعات، بما في ذلك أنشطة حوار بين المجتمعات المحلية وحلقات عمل ومناقشات مائدة مستديرة، مما نتج عنه تقديم المساعدة إلى ٣ ٣٨٥ شابا من مخيمات رعاة الماشية، وقادة المجتمعات المحلية، والمشردين داخليا، سواء في مواقع حماية المدنيين التابعة للبعثة أو غيرها من المواقع من أجل تطوير مهارات إدارة النزاعات والمشاركة في حل المنازعات القبلية. وفي ولاية البحيرات،

نظمت البعثة حلقات عمل للشباب من مخيمات رعاة الماشية في محلية كوييت ورؤساء القرى من محلية يرول، وأجرت حوارا مع الجهات الفاعلة في مجال السلام، وذلك بهدف وضع منهاج للسلام الدائم. وبالمثل، في ولاية غرب الاستوائية، واصلت البعثة تشجيع الحوار بين المجتمعات المحلية من أجل إيجاد حلول سلمية للمشاكل الناشئة عن وجود المشردين داخليا في المنطقة. وفي محلية مقوي، بولاية شرق الاستوائية، وعقب ادعاءات بقيام قوات الأمن بتخويف شباب واحتجازهم، أجرت البعثة حوارا مع قادة الولاية والمجتمعات المحلية، وكذلك مع المسؤولين الأمنيين، وذلك بغية نزع فتيل التوترات. وفي ولاية جونقلي، عقدت البعثة حلقة عمل بشأن مهارات تسوية المنازعات من أجل قادة مجتمع الدينكا المحلي في بور، وواصلت التحاور مع المجتمعين المحليين للنوير والدينكا في منطقة بور الكبرى لتعزيز التعايش السلمي.

٣٠ - وفي إطار المستوى الثاني، توفير الحماية المادية، وفّرت البعثة الحماية لحوالي ٠٠٠ ١١٨ من المشردين داخليا في ستة مواقع لحماية المدنيين، من بينهم ٠٠٠ ٥٣ في بانتيو و ٠٠٠ ٣٤ في جوبا و ٠٠٠ ٢٧ شخص في ملكال. وفي حين أن عددا هامشيا من المشردين غادروا بعض مواقع البعثة طواعية، أدى انعدام الأمن إلى قدوم وافدين جدد في الوقت نفسه. وفي بانتيو، على سبيل المثال، أثبت التحقق باستخدام السمات البيولوجية ازدياد عدد المشردين داخليا بمقدار ٠٠٠ ٢٢ شخص. وما زال يُنتظر إجراء تقييم لتحديد نطاق التشرد الجديد مقابل التدفق المؤقت للمدنيين الذين يسعون إلى الحصول على الخدمات الإنسانية في موقع الحماية.

٣١ - ولا تزال التوترات القبلية والصراعات على قيادة المجتمعات المحلية وعنف عصابات الشباب والتهديدات ضد مقدمي الخدمات الإنسانية وموظفي بعثة الأمم المتحدة تطرح تحديات خطيرة في العديد من مواقع الحماية التابعة للبعثة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُبلغ عما مجموعه ٤١٠ حوادث أمنية، من بينها حوادث القتل العمد، والسرقة، والاعتداء، والعنف المنزلي، والإخلال بالنظام العام. وأصيب أكثر من ٢٢ من أفراد شرطة البعثة بجروح في عملية الحفاظ على الأمن في موقع حماية المدنيين بجوبا، في حين جرح ستة آخرون في مواقع أخرى، خلال شهر شباط/فبراير. وفي ٩ شباط/فبراير، وقعت اشتباكات بين جماعات من الشباب أسفرت عن مقتل أحد الشباب في موقع بانتيو. وفي ٢٤ آذار/مارس، أدت حوادث مماثلة من عنف الشباب إلى انفجار قنبلة يدوية داخل موقع الحماية، فأسفر عن إصابة ١٠ أشخاص. ومما يثير القلق الشديد العنف الجنسي والجنساني والمنزلي، بما في ذلك استغلال الفتيات والنساء على أيدي الرجال المشردين داخليا. وللتخفيف من هذه المسائل،

تعمل البعثة على تبسيط إجراءات الإحالة مع شركاء الحماية الإنسانية من أجل تقديم خدمات استجابة متسمة بالكفاء في حالات الطوارئ إلى ضحايا العنف الجنسي والجنساني والمترلي. ونفذت البعثة أيضا أنشطة للتدريب على تحويل التراعات وحوار السلام في مواقع الحماية في بانتيو وملكال وبور.

٣٢ - وتواصل البعثة إدارة أربعة مرافق احتجاز مخصصة لغرض العزل المؤقت للأشخاص المشتبه في ارتكابهم جرائم خطيرة في مواقع الحماية التابعة للبعثة في جوبا وبانتيو وملكال وبور. وفي ١٣ نيسان/أبريل، احتجز ٦٣ شخصا من المشتبه فيهم في تلك المواقع، ٨ منهم في جوبا، و ٣٦ في بانتيو و ١٨ في ملكال، وواحد في بور. و لم تتفق البعثة بعد مع الحكومة بشأن إطار لنقل المحتجزين إلى السلطات الوطنية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أطلق سراح بعض المحتجزين وتمت معالجة قضاياهم في إطار الآليات الأهلية غير الرسمية للتخفيف من حدة المنازعات وتسويتها. ففي جوبا، طُرد من موقع الحماية تسعة مجرمين كانوا يمثلون خطرا كبيرا على موظفي الأمم المتحدة وعلى مجتمعاتهم المحلية، بعد أن تأكد من تقييم مفصل لمخاطر حقوق الإنسان أنهم لا يتعرضون لتهديد بالعنف خارج الموقع.

٣٣ - وواصلت البعثة تعزيز الجهود الرامية إلى ردع العنف ضد المدنيين خارج أماكن عمل البعثة وبسط وجودها في جميع أنحاء جنوب السودان. وشملت أنشطة الحماية إجراء ٦ ٠٤٨ دورية قصيرة المدة و ٩٩ دورية طويلة المدة و ٢٣ دورية جوية نشطة. وفي أجزاء من ولايات أعالي النيل والوحدة وجونقلي حيث تعمل قوات المعارضة، أجرى أفراد البعثة العسكريون ٢٢ دورية جوية و ١٧ يوما من الدوريات على نهر النيل. وتقوم البعثة، في إطار جهودها الرامية إلى ضمان المشاركة الاستباقية مع المجتمعات المحلية الضعيفة، حيث أنشأت مؤخرا قواعد عمليات أمامية في ملكال، بتقييم الخيارات وتلتمس موافقة السلطات المعنية لإنشاء مرافق مماثلة في بانتيو وبور.

٣٤ - وأجرت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام عمليات مسح بشأن إزالة مخلفات الحرب من المتفجرات في بانتيو وربكونا ومانكيين ومحلية مَيوم، بولاية الوحدة. كما أجرت عمليات مسح غير تقنية وعمليات للتخلص من الذخائر المتفجرة في مدينة ملكال وما حولها في ولاية أعالي النيل. وخلال العمليات التي أجريت في ولاية جونقلي في أوائل آذار/مارس، اكتُشفت ذخائر فرعية للقنابل العنقودية في قرية توتيل (١٠ كيلومترات جنوبي بور). وخلال الفترة من ١٠ شباط/فبراير إلى ٨ نيسان/أبريل، طهرت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام ما مجموعه ١٣٢ ٣٧٦ ٢ مترا مربعا من الأراضي؛ ودمرت ٩٨٢ لغما أرضيا و ١٧٢ ١٢ من مخلفات الحرب من المتفجرات و ٠٧٧ ٧٤ قطعة من

ذخائر الأسلحة الصغيرة؛ وقامت بتوعية ٨١٨ ٤٦ من المدنيين بأخطار الألغام (٥٢٠ ١٤ فتى؛ ٣٩٠ ١٤ فتاة؛ ١٩٩ ٩ رجلا؛ ٧٠٩ ٨ نساء).

٣٥ - وفي إطار المستوى الثالث، قدم كل من البعثة والفريق القطري للعمل الإنساني الدعم في تهيئة بيئة توفر الحماية وإيجاد حلول مستدامة تكفل في نهاية المطاف نقل المشردين المقيمين في مواقع حماية المدنيين التابعة للبعثة إلى أماكن أخرى، وذلك بطريقة آمنة وطوعية. وواصلت البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقديم الدعم التقني، تمشيا مع سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، لاستراتيجية أعمال الشرطة لبناء الثقة والاطمئنان التي وضعها المفتش العام للشرطة. وترمي هذه المبادرة التجريبية إلى تحسين البيئة الأمنية في أحياء مختارة في جوبا من أجل تيسير العودة الطوعية. وشملت بدء عملية لفحص السير الشخصية لأفراد الشرطة الوطنية والتحقق منها لتنفيذ المهام المتصلة بالحماية. وقُدم دعم إضافي تركّز على تفعيل مركز مكالمات الطوارئ، وإعداد حلقات عمل تثقيفية ستنظم لصالح الشرطة الوطنية في مجالات حقوق الإنسان، ومفاهيم خفارة المجتمعات المحلية، والتخفيف من حدة النزاعات، وحماية المدنيين.

٣٦ - وفي شباط/فبراير وآذار/مارس، قامت المنظمة الدولية للهجرة، في شراكة مع مديرية الهجرة والجوازات والجنسية التابعة للحكومة، وكذلك مع البعثة، بتجهيز تصاريح ”إقامة مؤقتة“ للرعايا الأجانب المقيمين في أحد مواقع الحماية التابعة للبعثة في جوبا. ويُقنّن التصريح وجود هؤلاء الرعايا الأجانب لمدة ستة أشهر، ويخضع للتمديد. وخلال العملية نفسها، أجرت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تحقيقات تمهيدية بشأن الأشخاص الذين يحتمل أن يقدموا طلبات لجوء. وقد يلي ذلك تحديد وضع اللاجئ بشأنهم.

٣٧ - وواصلت البعثة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة العمل مع الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية بهدف التنفيذ المتسق لجدول الأعمال المتعلق بالمرأة والسلام والأمن الوارد في قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات التي تؤكده. ونظمت دورات في أربعة من مواقع حماية المدنيين التابعة للبعثة لتدريب جماعات الرصد الأهلية وقادة المجتمعات المحلية على التصدي لحوادث الزواج المبكر أو الزواج القسري، والعنف الجنسي والجنساني، والتمييز والاعتداء الجنسي. وركزت الجهود أيضا على إنشاء شبكات من المناصرين الذكور في جميع ولايات جنوب السودان العشر. وقدم البرنامج الإنمائي الدعم لوحدات الحماية الخاصة التابعة للشرطة الوطنية بهدف تحسين الحلول المقدمة للناجيات من العنف الجنسي والجنساني، الذي ما زالت معدلات الملاحقة القضائية بشأنه منخفضة. و لم يُعلن بعد رسميا عن بدء تنفيذ خطة العمل الوطنية لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

٣٨ - وتواصلت أيضا المناقشات بشأن الحلول الانتقالية لإحراز تقدم في تقييم خيار المساعدة على الانتقال الطوعي للمشردين داخليا من مواقع حماية المدنيين في واو وبور. وتمخض تحليل مشترك بين الوكالات، ترتبت عليه مشاورات مع المشردين داخليا، عن استعراض عدد من المواقع المحتملة وأخذها بعين الاعتبار على أساس عدد من المعايير، من قبيل الأمن وتوافر الخدمات الأساسية. وثبتت جدوى ثلاثة مواقع، هي لير، بولاية الوحدة، وأكوبو، بولاية جونقلي، وباقاك، بولاية أعالي النيل، يسيطر عليها كافة الجناح المعارض من الحركة الشعبية/الجيش الشعبي. وأعربت السلطات والمجتمعات المحلية أيضا عن استعدادها لاستقبال المشردين داخليا القادمين من واو وبور وتقديم الدعم لهم. وتعمل البعثة والفريق القطري للعمل الإنساني حاليا على وضع التفاصيل التنفيذية لعمليات النقل، وتنفيذ تدابير تخفيف لمعالجة الشواغل المحتملة في مجال الحماية.

باء - رصد حقوق الإنسان والإبلاغ عنها

٣٩ - واصلت البعثة التحقيق في تقارير تفيد بانتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وبانتهاكات حقوق الإنسان، المتصلة بالتراع الجاري. وتشير مقابلات مع الأشخاص المشردين القادمين إلى موقع حماية المدنيين في ملكال من منطقتي بيجي وفنجاك بولاية جونقلي إلى أن الأعمال العدائية التي اندلعت في هاتين المنطقتين في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ قد أسفرت عن انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان على أيدي القوات الحكومية، بما في ذلك قتل المدنيين وتدمير الممتلكات. وأكدت البعثات المتكاملة الموفدة لاحقا إلى المنطقة، بما في ذلك محلية نيرول بولاية جونقلي، تشريد عدد كبير وأبرزت أن أثر هذه الأعمال العدائية على المدنيين ربما كانت أشد مما أفادت به التقارير أصلا، بما يشمل عدد المدنيين المشردين.

٤٠ - وفي ولاية الوحدة، قامت البعثة بالتحقيق أيضا في حوادث قصف مزعوم قامت به القوات الحكومية، قيل إنها كانت مصحوبة بإطلاق النار على المدنيين وقتلهم، ونهب الماشية، والعنف الجنسي المتصل بالتراع، في ما لا يقل عن ١٠ قرى جنوبي بانتيو في الفترة بين ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ و ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. ولم تكلَّل بالنجاح الجهود المتكررة التي بذلها موظفو حقوق الإنسان للتحقّق من صحة التقارير التي تفيد باحتجاز خمسة أفراد مرتبطين بقوات المعارضة في مقر لواء الجيش الشعبي في ربكونا عقب القتال الذي دار في ١٣ شباط/فبراير في قرية انقواني، جنوبي بانتيو. وفي ٢٣ شباط/فبراير، أبلغ الجيش الشعبي البعثة بإطلاق سراح اثنين من المحتجزين، غير أن المحاورين من الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي ذكروا أن المحتجزين لم يعودا إليهم. واستمرار منع

البعثة من الوصول إلى المنطقة، بالاقتران مع التقارير الماضية التي تفيد بسوء المعاملة على يد الجيش الشعبي، يثير شواغل كبيرة بشأن مكان وجود أولئك المحتجزين ورفاههم.

٤١ - وعلى الرغم من التأكيدات التي قدمتها الحكومة والمعارضة بأنهما سيمتنعان عن تجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاع المسلح، وردت تقارير عديدة عن تجنيد الأطفال، وعن التجنيد القسري لدى كل من الجانبين. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أبلغ عن ١٩ حالة من التجنيد والاستخدام والخطف والقتل وارتكاب العنف الجنسي ضد الأطفال واستخدام المدارس للأغراض العسكرية، تضرر منها ١ ٨٣٧ طفلا (١ ٠٦٠ فتى و ٧٧٧ فتاة). وتم التحقق مما مجموعه ١١ حادثة من تلك الحوادث، تضرر منها ١ ٦٩٨ طفلا (٩٢١ فتى و ٧٧٧ فتاة). وعقب أنشطة الدعوة وبعثات التحقق الواسعة النطاق على الصعيد الوطني التي قامت بها اللجنة الفنية الوطنية المشتركة بين الأمم المتحدة والحكومة المعنية بتنفيذ اتفاق تجديد الالتزام المبرم بين الأمم المتحدة والجيش الشعبي، تم إخلاء ١٣ مدرسة سبق الإبلاغ بأنها كانت تستخدم في أغراض عسكرية، في شباط/فبراير وآذار/مارس ٢٠١٥. غير أنه رغم هذه التطورات الإيجابية، سجلت ١١ حالة جديدة من استخدام المدارس في أغراض عسكرية عام ٢٠١٥، وأبلغ أن أطراف النزاع ما زالت تستخدم ٢٩ مدرسة لأغراض عسكرية في ست ولايات، هي وسط الاستوائية وشرق الاستوائية وجونقلي وأعالي النيل والبحيرات والوحدة، مما يؤثر على أكثر من ١٠ ٠٠٠ طفل.

٤٢ - واستمر الإفراج عن الأطفال من قوات فصيل كوبرا في الحركة الديمقراطية لجنوب السودان/جيش دفاع جنوب السودان منطقة بيبور الإدارية الكبرى. وبلغ مجموع الأطفال الذين تم الإفراج عنهم منذ أواخر كانون الثاني/يناير حتى الآن ١ ٣١٤ طفلا من أصل ٣ ٠٠٠ طفل مرتبط بالفصيل. وفي شباط/فبراير ٢٠١٥، تلقت الأمم المتحدة أيضا معلومات موثوق بها من أحد الشركاء في حماية الطفل تفيد بالإفراج عن ١٨ فتى من الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي في إطار عملية غير رسمية في لير بولاية الوحدة.

٤٣ - ويزعم أن عناصر ميليشيا شلك أيوك المسلحة التابعة لجونسون أولوني والمتحالفة مع الجيش الشعبي لتحرير السودان اختطفت وجندت قسرا حوالي ١ ٠٠٠ شخص في ١٦ شباط/فبراير، من بينهم عدد من الأطفال، من إحدى المدارس وأحد مواقع المشردين داخليا في قرية واو شلك، بمحلية ملكال، في ولاية أعالي النيل. وقامت البعثة بزيارة المنطقة مع مفوضية شؤون اللاجئين في ٢٠ شباط/فبراير لجمع مزيد من المعلومات والتحدث مع الشهود. وفي أواخر شباط/فبراير، قدم الرئيس كير لممثلتي الخاصة تأكيدات بأن تجنيد الأطفال يتعارض مع ممارسات الجيش الشعبي وأنه سيتخذ ما يلزم من إجراءات. وفي

١٠ آذار/مارس، أبلغت السلطات المحلية في واو شلك اللجنة الفنية الوطنية المشتركة بين الأمم المتحدة والحكومة بأن الجيش الشعبي ألقى القبض على مئات من المدنيين، بمن فيهم ٣٦ طفلا، في ١٦ شباط/فبراير في إطار عملية رامية إلى التعرف على الفارين، ولكنه أطلق سراح الأطفال في وقت لاحق. و لم يتسن للجنة التحقّق من صحة هذه الادعاءات، إذ لم تتمكن من لقاء الأطفال، وأُرجئت بعثات رصد حقوق الإنسان التي كان من المقرر أن توفدها البعثة إلى المنطقة بسبب القيود الأمنية.

٤٤ - وعقب قيام حكومة جنوب السودان والأمم المتحدة في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ بتوقيع بيان مشترك من أجل التصدي للعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، عينت الحكومة وزيرا في مكتب الرئيس كمنسق رفيع المستوى. وأنشأت في وقت لاحق فريقا عاملا تقنيا مشتركا، يتألف من ممثلين عن الوزارات المعنية والمؤسسات الوطنية والأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني من أجل وضع خطة شاملة لتنفيذ البيان المشترك. وقد عقد الفريق العامل التقني المشترك أول اجتماعين له في ١٠ و ١٧ آذار/مارس ٢٠١٥، وتم إنشاء خمس فرق عمل معنية بمسائل مواضيعية مختلفة للتعجيل بتنفيذ البيان المشترك.

٤٥ - وتواصلت التهديدات والمضايقات لوسائط الإعلام واستمر التدخل في أنشطة المنظمات المدنية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مما يثير قلقا بالغا بشأن تدهور حالة حرية الصحافة وتكوين الجمعيات في جنوب السودان. وفي ١٦ شباط/فبراير، هدد كل من وزير الإعلام والمتحدث باسم الحكومة، مايكل ماكوي، بإغلاق محطة إذاعة مرايا التابعة للأمم المتحدة، في إطار تهديدات وعمليات ترهيب أوسع نطاقا ضد وسائط الإعلام التي تنقل آراء المعارضة. وتم سحب التهديد الذي استهدف إذاعة مرايا بعد أن اجتمعت ممثلتي الخاصة بوزير الإعلام. وفي الوقت نفسه، استمر إغلاق صحيفة ''ذا نيشن ميرور'' التي أوقفتها دائرة الأمن الوطني في ١٦ شباط/فبراير.

٤٦ - وكان انتشار قوات الأمن الحكومية الكثيف في المناطق الأقل تضررا من النزاعات، من أجل مواجهة انعدام الأمن وأحداث العنف القبلي حسبما أفادت التقارير، من الأمور المثيرة للقلق على حقوق الإنسان. ففي ولاية شرق الاستوائية، وعقب نشر الجيش الشعبي لتحرير السودان في منطقتي باقيري بايام ونمولي في تشرين الثاني/نوفمبر، لمواجهة ما تردد عن وجود قوات مسلحة تابعة للمعارضة وتوترات بين قبيلتي المادي والدينكا، تلقت البعثة ادعاءات بتعرض أفراد من المجتمع المحلي لمضايقات وترهيب واعتقال واحتجاز. وفي محلية مقوي، أفادت معلومات أولية جمعتها البعثة بوقوع اشتباكات بين الجيش الشعبي وأهالي المنطقة يومي ٢٢ و ٢٣ شباط/فبراير مما أدى إلى مقتل أحد أفراد الجيش الشعبي، وإصابة

٢١ مدنيا و ١٤ من أفراد الجيش الشعبي بجروح خطيرة، وإضرام النار في ما يقرب من ١٥٠ مترلا وفرار ما يقرب من ٢٠٠٠ مدني من المنطقة.

٤٧ - ولوحظ أيضا استمرار التحديات لإقامة العدل وفقا للمعايير الدولية لحقوق الإنسان. ففي ولايتي جونقلي وغرب الاستوائية، أُبلغت البعثة بالإغلاق المزمع للمحاكم أو توقف العمل بها فعليا بسبب القيود المالية. ويشمل ذلك المحكمة العليا في ولاية جونقلي، التي ظلت حسبما أفادت التقارير دون موظفين قضائيين منذ ٦ آذار/مارس، وكذلك محكمة محلية غرب موندري في ولاية غرب الاستوائية منذ ١٣ آذار/مارس. وغياب الموظفين القضائيين في تلك المناطق يمكن أن يؤدي إلى تفاقم مشكلة الاحتجاز الطويل والتعسفي التي كانت خطيرة أصلا، والتي تجسدت على سبيل المثال في حالة ثلاثة من الأحداث ظلوا محتجزين في ولاية جونقلي منذ منتصف عام ٢٠١٤.

جيم - تهيئة الظروف المؤاتية لإيصال المساعدات الإنسانية

٤٨ - عملت البعثة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مع شركاء في المجال الإنساني على تحسين ظروف البنية التحتية للنقل، بما في ذلك الطرق الحيوية ومهابط الطائرات، لدعم العمليات الإنسانية الحيوية في موسم الجفاف. وقد تم إصلاح طريقين من طرق الإمداد الرئيسية، أحدهما يمتد من جوبا إلى بور والآخر من واو إلى بانتيو، لتيسير تسليم البضائع والمساعدة الإنسانية. وتعمل البعثة أيضا مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وبرنامج الأغذية العالمي على تطوير مهبط الطائرات في بانتيو وجعله صالحا لتهبط فيه طائرات النقل أثناء موسم الأمطار.

٤٩ - واستمرت البعثة أيضا في استثمار موارد ضخمة لتحسين الظروف المعيشية والأمنية في المواقع المخصصة حاليا لحماية المدنيين، وهي تكمل الاستثمارات الضخمة من خلال الشركاء الإنسانيين والهيئات المانحة. فقد عملت كل من المنظمة الدولية للهجرة والبعثة على توسيع نطاق مواقع حماية المدنيين في بانتيو وملكال، وعلى تحسين نظام الصرف الصحي في موقع بانتيو. وسوف يؤدي هذا العمل، الذي أُحرز فيه تقدم كبير، إلى تحسين الظروف المعيشية للأشخاص المشردين قبل قدوم موسم الأمطار المقبل. والبعثة مستمرة أيضا في تمكين الشركاء في المجال الإنساني من العمل داخل مواقع حماية المدنيين. وتوفر البعثة في كل من بانتيو وملكال الحماية للأشخاص، والحيز المكتبي، وأماكن التخزين والسكن، نظرا لجسامة المخاطر الأمنية في هذه المناطق. وجرى في هذا الصدد الاضطلاع بما مجموعه ٥٦٠٨ مهام لحماية القوافل البرية والسفن والأنشطة الإنسانية خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٥٠ - واستمرت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام في القيام بدورها الرئيسي المتمثل في تهيئة الظروف المؤاتية لتوصيل المساعدات الإنسانية عن طريق إجراء تقييمات وعمليات مسح و/أو إزالة للألغام من ٠٩٦ ١ كيلومترا من الطرق في ولايات الوحدة وأعالي النيل وجونقلي وواراب ووسط الاستوائية وشرق الاستوائية وغرب بحر الغزال. وكفلت عمليات الدائرة على طول طرق الإمداد الرئيسية تقديم المعونة الإنسانية على نحو أكثر أمنا وأكثر كفاءة.

دال - تقديم الدعم لتنفيذ اتفاق وقف الأعمال العدائية

٥١ - واصلت البعثة توفير الحماية والدعم اللوجستي والإداري عند الطلب لآلية الرصد والتحقق التابعة للإيغاد، بما في ذلك تقديم الدعم المباشر لبعثة التحقيق المنبثقة من اللجنة التقنية المشتركة التابعة للإيغاد الموفدة إلى الرنك في ولاية أعالي النيل. وتواصل الإيغاد تحسين نموذج العمليات التي تضطلع بها في ضوء تمويلها المنخفض وقيودها المالية. ويُتوقع أن تُسحب، اعتبارا من ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٥، بعض أشكال الدعم اللوجستي والمعيشي، التي تقدم حاليا لأفرقة الرصد والتحقق التابعة للإيغاد في إطار ترتيبات ثنائية. وتقوم البعثة بناء على طلب الإيغاد، بتيسير تقديم خدمات الدعم (المياه والغذاء والوقود والطاقة الكهربائية والتغطية الطبية) لأفرقة الرصد والتحقق التابعة للإيغاد والتي تشارك البعثة في قواعدها.

٥٢ - وقد حققت آلية الرصد والتحقق، منذ نشرها في ١ نيسان/أبريل ٢٠١٤ وحتى ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥، في ما مجموعه ٣٨ حادثة أسفرت عن انتهاكات لاتفاق وقف أعمال القتال المبرم في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. ويُنسب ١٩ انتهاكا إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان، بينما يُنسب ٢٣ انتهاكا إلى الجناح المـُعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي، وقد أسفرت ٥ حوادث من ٣٨ حادثة إلى انتهاكات من كلا الطرفين. وثمّة حادثة واحدة لم يجر التحقُّق منها بعد.

سادسا - ملاك موظفي البعثة وحالة نشر القدرة التعزيزية

٥٣ - بلغ القوام الفعلي لأفراد البعثة من المدنيين ٣٣٢ ٢، فردا في ١٣ نيسان/أبريل، بمن فيهم ٧٧٤ موظفا دوليا، و ١٨٦ ١ موظفا وطنيا و ٣٧٢ من متطوعي الأمم المتحدة. وبلغ قوام أفراد الشرطة المأذون به في البعثة ٣٢٣ ١ ضابطا، من بينهم ٥٣٤ فردا من أفراد الشرطة، و ٥٧ من ضباط الإصلاحيات، و ٥٠٨ ضباط في وحدات الشرطة المشكلة.

وتتوقع البعثة الوصول إلى كامل قدرتها من أفراد وحدات الشرطة المشكلة في شهر حزيران/يونيه مع وصول ثلاث وحدات شرطة مشكلة من كل من رواندا وغانا ونيبال.

٥٤ - وبلغ قوام قوات البعثة العسكرية ٢٣٨ ١١ فردا، في ١٣ نيسان/أبريل. وجرى نشر ما مجموعه ٠٧٧ ٤ فردا من أصل ٥٠٠ ٥ فرد يشكلون قوام القوات التعزيزية. وقد أُنجز في ٨ نيسان/أبريل نشر الكتيبة الصينية المؤلفة من ٧٠٠ فرد. وسيُنجز نشر وحدة نهرية من بنغلاديش مع وصول المعدات المملوكة للوحدات والأفراد بحلول ٩ أيار/مايو في جوبا وحزيران/يونيه ٢٠١٥ في ملكال. وسوف ينجز نشر ٤٠٠ فرد إضافي من غانا، فضلا عن ٢٨٠ فردا متبقين من أصل ٣١٠ أفراد إضافيين من الكتيبة الكينية في تموز/يوليه. وسيكتمل بحلول تموز/يوليه نشر ثلاث طائرات عمودية للخدمات من سري لانكا وخمس طائرات عمودية تكتيكية من إثيوبيا، شريطة عدم حدوث مزيد من التأخير في نشر المعدات المملوكة للوحدات وشريطة التعاون التام من جانب حكومة جنوب السودان. ولا تزال عمليات التأخير هذه تعطل العمليات المتوقعة وتعوق الاستفادة الكاملة من قدرات الوحدات التي تم نشرها بالفعل في منطقة البعثة.

٥٥ - ووفقا لسياسة الأمم المتحدة بعدم التسامح مطلقا مع الاستغلال والاعتداء الجنسيين، وفرت البعثة التدريب الإلزامي داخل منطقة عملها لجميع فئات الموظفين، بالإضافة إلى الاضطلاع بأنشطة لتقييم المخاطر تهدف إلى منع وقوع حالات استغلال واعتداء جنسيين. علاوة على ذلك، أجرت البعثة حملة قوية للتواصل مع السكان بصفة عامة وتوعيتهم بمعايير الأمم المتحدة للسلوك المتوقعة من جميع موظفي البعثة.

سابعا - الانتهاكات المخلة باتفاق مركز القوات، والقانون الإنساني الدولي، وأمن موظفي الأمم المتحدة

٥٦ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، سجلت البعثة ما مجموعه ٥٠ حادثة انتهاك لاتفاق مركز القوات. وتتعلق ٢٨ حادثة من أصل ٥٠ بالقيود المفروضة على التنقل (التي تؤثر على العمليات البرية والجوية والنهرية). وتشمل الانتهاكات الأخرى تهديدات تعرض لها أفراد البعثة ومبانيها، ومضايقات واعتداءات وعمليات اعتقال واحتجاز لأفراد البعثة، واستيلاء على ممتلكاتها بما في ذلك المركبات. وما يثير القلق بوجه خاص أن ٤٠ انتهاكا من الانتهاكات التي تم الإبلاغ عنها ارتكبتها قوات الأمن الحكومية، بما في ذلك الجيش الشعبي والشرطة الوطنية. وبالإضافة إلى ذلك، ارتكبت قوات الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي ١٢ حادثة تتعلق إلى حد كبير بفرض قيود على عمليات البعثة الجوية والنهرية.

٥٧ - وفي ثلاث مرات على الأقل خلال شهر شباط/فبراير، قامت مجموعات من الجنود التابعين للجيش الشعبي، كانوا يستقلون عادة شاحنات بيك آب عسكرية، بإطلاق النار عشوائيا في الهواء أمام مقر البعثة وموقع الحماية في بانتيو، بولاية الوحدة. وفي ٩ آذار/مارس، أصابت طلقات من أسلحة صغيرة، أثناء اشتباكات بين الجيش الشعبي وبعض الشباب المسلحين في منطقة الناصر، بولاية أعالي النيل، مراكز الحراسة فضلا عن بعض الحاويات في الجزء المخصص للسكن بمعسكر البعثة. وفي ١٧ آذار/مارس، سقط عدد من الصواريخ داخل موقع للحماية تابع للبعثة أثناء اشتباكات بين الجيش الشعبي وعناصر من الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي في بانتيو. وتشكل هذه الأعمال تهديدا مباشرا لسلامة موظفي البعثة وأمنهم وللمدنيين الذين يلجأون إلى موقع الحماية. علاوة على ذلك، فهي تعد تدخلا غير مبرر في تنفيذ البعثة لولايتها في حماية المدنيين.

٥٨ - وفي ٨ نيسان/أبريل، كان الموظفون الوطنيون الثلاثة الذين ألقي عليهم القبض في آب/أغسطس وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ لايزالون رهن الاعتقال في مقر جهاز الأمن الوطني في جوبا. ورغم السماح للبعثة بانتظام بالوصول إلى المحتجزين وتفقد حالتهم، فلم تُخطر الحكومة البعثة بعد بنتائج تحقيقاتها أو التهم الموجهة إليهم. ولا يزال المتعاقد الوطني المستقل الذي كان يعمل مع البعثة، والذي اختطف في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر حينما كان يعمل في المحطة الجوية التابعة للبعثة في ملكال بولاية أعالي النيل، وكذلك الموظف التابع لإحدى وكالات الأمم المتحدة الذي اختطف من مطار ملكال في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، في عداد المفقودين. وقد باءت كل جهود البعثة من أجل معرفة مصيرهم أو مكان وجودهم من الحكومة بالفشل. وفي ١ نيسان/أبريل، اختفى موظفان وطنيان يعملان في إحدى وكالات الأمم المتحدة، وكذلك أحد المتعاقدين الوطنيين، في ولاية أعالي النيل. وكان الأشخاص الثلاثة يقودون مركبات ضمن قافلة إنسانية متحركة بين ملوط وأكوكا، عندما استولت قوات الجيش الشعبي على المركبات، حسبما أفادت به التقارير، من أجل نقل جنود جرحى. وتواصل الأمم المتحدة العمل مع السلطات المعنية بشأن هذه المسألة.

٥٩ - ودأبت البعثة على إخطار الحكومة رسميا بتلك الانتهاكات بشكل منتظم عن طريق مذكرات شفوية وخلال الاجتماعات التي تُعقد مع كبار المسؤولين الحكوميين. ويجري أيضا إطلاع الحكومة على المصفوفة الشهرية للحوادث. وعلى الرغم من هذه الجهود، فلم تطلع الحكومة البعثة على نتائج أي من التحقيقات التي التزمت بإجرائها بشأن تلك الانتهاكات.

ثامنا - الجوانب المالية

٦٠ - خصصت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٦٩/٢٦٠ المؤرخ ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، مبلغا قدره ١٠٠ ٣١٥ ٠٩٧ ١ دولار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥. وحتى ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٥، كانت الأنصبة المقررة غير المسددة للحساب الخاص للبعثة تبلغ ٢٤٧,٨ مليون دولار. وكان مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في التاريخ نفسه يبلغ ١٦٧,١ ٢ مليون دولار. وحتى ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٥، سُددت إلى الحكومات المساهمة بقوات تكاليف القوات والمعدات المملوكة للوحدات عن الفترة الممتدة حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٥ وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، على التوالي، وفقا لجدول السداد ربع السنوي.

تاسعا - الملاحظات والتوصيات

٦١ - إنني أشعر بخيبة أمل كبيرة لانهيار محادثات السلام في ٦ آذار/مارس. فقد انقضت ستة عشر شهرا من المفاوضات التي قادتها الإيغاد دون التوصل إلى تسوية سلمية بسبب التعنت المتواصل للقادة السياسيين في جنوب السودان وإخفاقهم في تجاوز طموحاتهم الشخصية ووضع شعب جنوب السودان في الصدارة. وهذا أمر مقلق للغاية يُضاف إلى استمرار انتهاكات اتفاق وقف أعمال القتال من جانب الطرفين، على الرغم من تكرار التأكيدات بالتزامهما بوقف النزاع والتفاوض على تسوية سلمية.

٦٢ - وإنني أحيط علما بالتمديد لمدة ثلاث سنوات لولاية الرئيس والمجلس التشريعي الوطني والمجالس التشريعية للولايات حتى ٩ تموز/يوليه ٢٠١٨. وهذا التمديد لا ينبغي أن يُثني الحكومة عن تقديم ما يلزم من تنازلات للتوصل إلى اتفاق سلام.

٦٣ - ونظرا للحالة غير المستقرة بشكل متزايد، فإنني أقدر الجهود المتواصلة والدور الحيوي الذي تؤديه وساطة الإيغاد، فضلا عن الشركاء الآخرين، بما في ذلك رؤساء دول وحكومات الإيغاد، ومجموعة البلدان الثلاثة، والصين، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجنوب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، من أجل إحلال السلام في جنوب السودان. وأعرب مجددا عن تأييدي لاعتزام الإيغاد توسيع نطاق الوساطة لتشمل شركاء آخرين من أجل مواصلة الجهود الرامية إلى المحافظة على استمرار الطرفين في إجراء الحوار السلمي، وقد أفضت أشهر من المفاوضات إلى إصدار خارطة طريق للسلام. ومع ذلك، لا تزال المسؤولية عن اغتنام هذه الفرصة، من أجل وضع حد للعنف وتمهيد الطريق لإعادة الاستقرار، تقع على عاتق طرفي النزاع. والأمم المتحدة على استعداد لتقديم دعم إضافي للمحادثات، حسبما

تطلبه الإيغاد. وإني أحث قادة المنطقة على حل أي خلافات قد تكون قائمة بينهم وتحول دون مضي عملية السلام قدما وعلى استئناف المفاوضات سريعا، يؤازرهم في ذلك فريق وساطة مُعزّز وفريق موسّع من الجهات السياسية المناصرة.

٦٤ - وما تفتأ التطورات الأمنية على أرض الواقع تثير القلق على نحو متزايد. وقد استمرت الحكومة والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي في الانخراط في أعمال قتال عنيفة في مواقع استراتيجية، خصوصا في ولايتي الوحدة وأعالي النيل. وإني أشعر بقلق عميق لأن الطرفين قد حشدا مجندين جدد. والتقارير الواردة عن استمرار تجنيد الأطفال واختطافهم تثير قلقا بالغا. وتظهر هذه التطورات أن الطرفين يريان، على ما يبدو، أن مصالحهما تتحقق على نحو أفضل بتحسين مواقعهما في الميدان من خلال الوسائل العسكرية بدلا من تقديم تنازلات حقيقية على مائدة المفاوضات. ولذلك فإنني أكرر دعوتي إلى الرئيس كير وريك مشار بوقف جميع العمليات العسكرية فورا، وإطلاق سراح جميع الأطفال المجندين في صفوفهما، والدخول في حوار بناء بشأن جميع المسائل العالقة من أجل إنشاء حكومة وحدة وطنية انتقالية. وإذا لم يُبد الطرفان رغبة في الصلح، وواصلا إعطاء الأولوية للمواجهة العسكرية، فسيكون على من يتحمل المسؤولية عن ذلك أن يواجه العواقب. وفي هذا الصدد، فقد أحطت علما باتخاذ مجلس الأمن القرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) بالإجماع في ٣ آذار/مارس، الذي يقضي بفرض نظام جزاءات محددة الهدف في حق من يسعون إلى عرقلة عملية السلام في جنوب السودان.

٦٥ - وفي الوقت نفسه، لا تزال الحالة الإنسانية بالغة السوء. فقد تشرد ما يزيد على مليوني شخص من ديارهم نتيجة لانعدام الأمن الذي طال أمده، والأرقام آخذة في الزيادة. ولا يزال التأثير السلبي للنزاع على الاقتصاد يزيد من تفاقم الظروف المعيشية البائسة أصلا لملايين المستضعفين في جنوب السودان. وإني أحث طرفي النزاع على ضمان سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بهم وحرية حركتهم دون قيود، في جميع أنحاء إقليم جنوب السودان، وكذلك الوصول الكامل والآمن لموظفي الإغاثة ومعداتها ولوازمها، إلى جميع المحتاجين، لا سيما المشردين داخليا واللاجئين. وأي عمل عدائي ضد موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها أمر غير مقبول. وفي هذا الصدد، إني أدعو الحكومة إلى ضمان الإفراج الفوري، دون أي أذى، عن الموظفين الثلاثة المفقودين التابعين لإحدى وكالات الأمم المتحدة، وعن اثنين من المتعاقدين وثلاثة من أفراد بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان لا يزالون قيد الاحتجاز التعسفي. كما أُذكِّر طرفي النزاع، ولا سيما الحكومة، التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن حماية المدنيين، بالتزامهما بكفالة تهيئة بيئة آمنة تيسر في نهاية

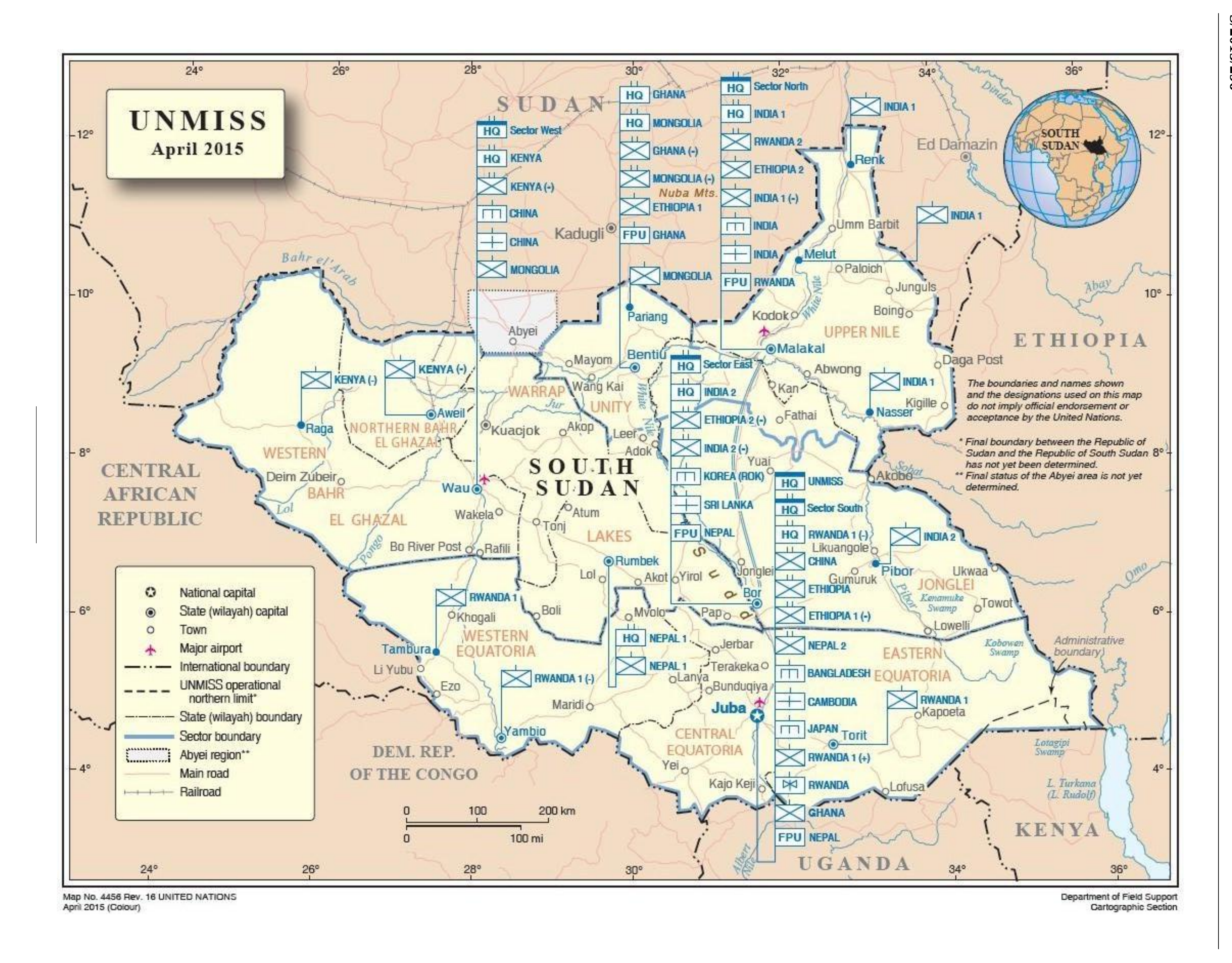
المطاف العودة الآمنة والطوعية للمشردين داخليا واللاجئين، وباحترام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

٦٦ - ويجب إخضاع مرتكبي انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان خلال النزاع للمساءلة. وللأسف، لم يحرز سوى تقدم ضئيل في هذا المجال. وبالتالي، فإني أكرر دعوتي إلى مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي لكي ينظر في نشر تقرير لجنة الاتحاد الأفريقي للتحقيق المعنية بجنوب السودان. ودعما لمفاوضات السلام، تعكف الأمانة العامة حاليا على وضع الصيغة النهائية لتقرير يبين الخيارات المتاحة لعمليات العدالة الجنائية والانتقالية في جنوب السودان. ومن المفترض أن يساعد ذلك الطرفين على تحديد المسار الدقيق للإجراءات التي ينبغي اتباعها لضمان المساءلة. وإني أعتزم تقديم هذا التقرير إلى فريق الوساطة التابع للإيغاد وإلى الطرفين وسأعرضه على مجلس الأمن.

٦٧ - وتواصل البعثة بذل كل جهد ممكن للاضطلاع بولايتها في مجال حماية المدنيين بموجب قراري مجلس الأمن ٢١٥٥ (٢٠١٤) و ٢١٨٧ (٢٠١٤) وتوسيع نطاق عملها ليتجاوز قواعد البعثة في توفير الحماية لمئات الآلاف من المدنيين المستضعفين في جميع أنحاء جنوب السودان على نحو محدد الأهداف والأولويات. وفي هذا الصدد، أُجدد نداءاتي السابقة الموجّهة إلى البلدان المساهمة بقوات كي تُعجّل بنشر القدرات والمعدات العسكرية المتبقية، التي تتسم بأهمية بالغة في تمكين البعثة من تنفيذ المهام المنوطة بها بفعالية وعلى نحو تام، وأحث حكومة جنوب السودان على التعاون التام في نشر الأصول المتبقية.

٦٨ - وفي الوقت الذي ينظر فيه مجلس الأمن في تمديد ولاية البعثة، ونظرا إلى عدم إحراز تقدم نحو إيجاد تسوية سلمية للنزاع، إضافة إلى تواصل القتال وتشريد المدنيين على أرض الواقع، فإني أوصي بتمديد الولاية الحالية لمدة ستة أشهر أخرى دون تغييرات كبيرة.

٦٩ - وفي الختام، أود أن أعرب عن عميق تقديري للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين في البعثة، الذين يواصلون العمل بشجاعة، تحت القيادة القديرة لممثلتي الخاصة، إلين مارغريت لوي، من أجل حماية مئات الآلاف من المدنيين المهددين بالعنف البدني، وحماية حقوق الإنسان، وتيسير عمل أوساط المساعدة الإنسانية في تقديم المساعدة إلى ملايين المحتاجين إليها في جنوب السودان. وأتوجه بالشكر خصوصا إلى البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة التي قامت بتوفير أفراد نظاميين وأصول للبعثة تمس الحاجة إليهم. وأشيد أيضا بأفراد فريق الأمم المتحدة القطري والشركاء من المنظمات غير الحكومية على جهودهم الدؤوبة لتقديم المساعدة الإنسانية الحيوية التي يحتاجها السكان في حالات الطوارئ، في ظل ظروف ما فتئت تتسم بتزايد المشقة والتحديات.


UNMISS
April 2015
SUDAN
SOUTH SUDAN
ETHIOPIA
KENYA
UGANDA
DEM. REP. OF THE CONGO
CENTRAL AFRICAN REPUBLIC
UPPER NILE
UNITY
WARRAP
NORTHERN BAHR EL GHAZAL
WESTERN BAHR EL GHAZAL
LAKES
JONGLEI
EASTERN EQUATORIA
CENTRAL EQUATORIA
WESTERN EQUATORIA
HQ Sector West
HQ KENYA
KENYA (-)
CHINA
CHINA
MONGOLIA
HQ GHANA
HQ MONGOLIA
GHANA (-)
MONGOLIA (-)
ETHIOPIA 1
FPU GHANA
MONGOLIA
HQ Sector North
HQ INDIA 1
RWANDA 2
ETHIOPIA 2
INDIA 1 (-)
INDIA
INDIA
FPU RWANDA
INDIA 1
INDIA 1
INDIA 1
HQ Sector East
HQ INDIA 2
ETHIOPIA 2 (-)
INDIA 2 (-)
KOREA (ROK)
SRI LANKA
FPU NEPAL
HQ UNMISS
HQ Sector South
HQ RWANDA 1 (-)
CHINA
ETHIOPIA
ETHIOPIA 1 (-)
NEPAL 2
BANGLADESH
CAMBODIA
JAPAN
RWANDA 1 (+)
RWANDA
GHANA
FPU NEPAL
INDIA 2
RWANDA 1
HQ NEPAL 1
NEPAL 1
RWANDA 1 (-)
RWANDA 1
KENYA (-)
KENYA (-)
Juba
Malakal
Bor
Wau
Bentiu
Rumbek
Aweil
Raga
Kuacjok
Torit
Yambio
Tambura
Renk
Melut
Nasser
Pibor
Pariang
Abyei
Kadugli
Ed Damazin
Nuba Mts.
White Nile
Bahr el'Arab
The boundaries and names shown and the designations used on this map do not imply official endorsement or acceptance by the United Nations.
* Final boundary between the Republic of Sudan and the Republic of South Sudan has not yet been determined.
** Final status of the Abyei area is not yet determined.
National capital
State (wilayah) capital
Town
Major airport
International boundary
UNMISS operational northern limit*
State (wilayah) boundary
Sector boundary
Abyei region**
Main road
Railroad
0 100 200 km
0 100 mi
Map No. 4456 Rev. 16 UNITED NATIONS
April 2015 (Colour)
Department of Field Support
Cartographic Section